المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي

Strategic competition between China and the United States in the South China Sea



الدكتور/ عبد المالك حطاب[1،3]، طالب الدكتوراه/ إبراهيم مشعالي[2]
[1]جامعة خميس مليانة، (الجزائر)
[2]جامعة الجزائر 3، (الجزائر)
[3]المؤلف المراسل: a.hattab@univ-dbkm.d

تاريخ الاستلام: 2019/06/02 تاريخ القبول للنشر: 2019/11/15 تاريخ النشر: 2019/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فاطمة بوهنوش (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (الأردن)

ملخّص:

يعتبر بحر الصين الجنوبي ساحة نزاع إقليمي بين عدَّة دول حول السيادة على أجزاء مختلفة منه، ولم تكن قضية بحر الصين الجنوبي على طاولة المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين ومع ذلك فإن التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشأن بحر الصين الجنوبي قد ارتفعت تدريجيا إلى مستوى استراتيجي، بسبب السياسة التوسعية للصين في الجزر المتنازع عليها عبر استصلاحها وبناء مطارات وقواعد عسكرية، وفي ظل سعي الصين نحو فرض نظام الدفاع الجوي الذي قد يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير جذري للوضع القائم في المنطقة، زادت المخاوف الأمريكية من أن الصين تكتسب سيطرة فعلية على منطقة تعتبر مجال ذو أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها، وهذا ما قد يدخل الصين في صدام مباشر مع الولايات المتحدة في المستقبل، رغم أن الاستراتيجية الأمريكية لا تزال تعتمد على استراتيجية الاحتواء اتجاه الصين لحماية حلفائها في المنطقة والحد من النفوذ الصيني.

الكلمات المفتاحية: بحر الصين الجنوبي؛ الاستراتيجية؛ الأمن الإقليمي؛ القوة البحرية.

Abstract:

The South China Sea is a scene of a regional conflict among several countries about sovereignty over different parts of it. Even though the issue of South China Sea was not on the negotiating table between the United States and China, tensions between the United States and China over the South China Sea have gradually risen to a strategic level, because of China's expansionist policy on the disputed islands through the reclamation and construction of airports and military bases. As China seeks to impose an air defence system that could radically change the status quo in the region, US fears that China is gaining effective control of an area considered to be an area of strategic, political and economic

importance to the United States and its allies. This may involve China in direct conflict with the United States in the future, although the US strategy still relies on a strategy of containment toward China to protect its allies in the region and limit Chinese influence.

key words: *South China Sea, Strategy, Regional Security, sea power.*

مقدّمة:

اعتمدت الصين بعد نهاية الحرب الباردة على نهج واقعي في بناء تصورها للأمن القومي نظراً لطبيعة البيئة المحيطة بها والمليئة بالتهديدات، حيث أنها تشترك في نزاع حدودي (بري وبحري) مع عدة دول أبرزها في الوقت الراهن هو النزاع الحدودي في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث يتمتع هذا الأخير بموقع استراتيجي إذ أنه يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية نظرًا لكونه بوابة لعبور أكثر من نصف السفن التجارية في العالم، وحيازته على مخزون مهم من الموارد الطاقوية، بالإضافة إلى مصائد الأسماك الغنية خاصة في ظل سعي الصين لضمان أمن المعابر البحرية المطلة على بحر الصين الجنوبي بهدف الحصول على إمدادات مستقرة من الطاقة باعتبارها قوة دافعة لاقتصادها الصاعد، كما أن الوجود العسكري الأمريكي من خلال أسطولها البحري في بحر الصين الجنوبي والشرقي بغرض حماية دول المنطقة من أي اعتداء خارجي تعتبره الصين تهديداً لأمنها القومي حيث أدى هذا التواجد إلى خلق توجس صيني من هذه القوة العسكرية التي يرون فيها تهديداً مباشراً لهم، وتحجيماً لدور الصين في المنطقة. ومن جهتها تسعى الولايات المتحدة لاحتواء الصعود العسكري الصيني في المنطقة للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي والالتزام بحماية حلفائها في المنطقة خاصة في ظل وجود مخاوف حقيقية حول تهديد الصين للملاحة البحرية وسعيها لفرض منطقة للدفاع الجوي في جزر "سبراتلي"، وهذا ما فتح نقاش كبير بين الباحثين في المجال الأمني والاستراتيجي حول الأبعاد المحتملة لاستراتيجية الصين الجديدة في بحر الصين الجنوبي وتأثيرها على التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وعلى أمن واستقرار المنطقة.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن لاستراتيجية التوسع الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي أن تؤدي إلى صدام مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة؟

الأسئلة الفرعية:

ما هي الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؟

كيف يمكننا تفسير تنامي القوة العسكرية الصينية في ظل الوضع الإقليمي الراهن؟

كيف يؤثر التنافس الصيني الأمريكي على الأمن الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي؟

الفرضية:

إن استمرار الصين في فرض سياسة الأمر الواقع في بحر الصين الجنوبي سوف يؤدي إلى إمكانية وجود صدام عسكري مباشر مع الولايات المتحدة و حلفائها في المنطقة.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة تزويد الباحثين وصانعي القرار بصورة دقيقة لمنطقة بحر الصين الجنوبي من خلال تحديد أهميته الاستراتيجية في جانبها العسكري والاقتصادي، وطبيعة الصراع الموجود فيه بين كل من الصين وجيرانها ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى، ودراسة آثارها المحتملة على الأمن الإقليمي للمنطقة.

كما تسعى إلى تحليل التنافس الاستراتيجي الموجود بين الصين والولايات المتحدة في منطقة بحر الصين الجنوبي خاصة في ظل التحولات الجيوستراتيجية التي تشهدها المنطقة من خلال استمرار الصين في سياستها التوسعية في كافة جزر المنطقة، وفرض سياسة الأمر الواقع عبر القوة العسكرية.

مناهج الدراسة:

المنهاج الوصفي:

تستفيد الدراسة من عدة مناهج على غرار المنهاج الوصفي، وذلك بغرض وصف وتحليل حيثيات الصراع بين الصين والولايات في بحر الصين الجنوبي والأدوات والاستراتيجيات التي اعتمد علها كل طرف، والتحديات الأمنية المتوقعة في المنطقة، خاصة في ظل التنافس الموجود بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها خاصة مع تنامي التوسع الصيني في العديد من الجزر.

المنهاج التاريخي:

وظفنا المنهاج التاريخي بغرض تتبع حيثيات النزاع الموجود بين الصين والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي والتطورات التي نتجت عنه، من خلال تتبع مسار التوسع الصيني وردود أفعال دول الإقليم ودراسة تطور الاستراتيجية الأمريكية حيال النزاع.

الإطار المكاني والزماني للدراسة:

تركز هذه الدراسة على منطقة بحر الصين الجنوبي باعتبارها منطقة للتنافس الإقليمي بين القوى الكبرى في القارة الآسيوية بقيادة كل من الصين والولايات المتحدة وباعتبارها، والتي تحظى بأهمية كبرى في الاستراتيجية الأمريكية، وتعتبر أيضا مجال إقليمي حيوي للنفوذ الصيني، ومن الناحية الزمنية تركز هذه الدراسة على بداية منتصف التسعينات وحتى سنة 2017، حيث شهدت هذه الفترة تصاعد النزاع بين الدول المطلة على البحر، وبداية الطفرة الاقتصادية للصين وسعيها للبحث عن مصادر جديدة للطاقة عبر التوسع الإقليمي والسيطرة على العديد من الجزر الموجودة في بحر الصين الجنوبي.

خطة الدراسة:

مقدمة.

المبحث الأول: ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني: الاستراتيجية الصينية- الأمريكية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثالث: التحديات المستقبلية للتنافس الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي

الخاتمة.

المبحث الأول

ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي

لقد أخذ النزاع في بحر الصين الجنوبي منحى خطير خلال السنوات الأخيرة بشكل يوحي بإمكانية اللجوء لتوظيف القوة العسكرية لحله أو إدارته، وذلك باعتباره يشكل تهديداً ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا فقط، ولكن للأمن العالمي وحركة التجارة العالمية. وسنحاول من خلال هذا المبحث توصيف ملامح النزاع في بحر الصين الجنوبي باستعراض أهمية هذا البحر الاستراتيجية والعودة إلى تاريخ النزاع حوله.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي

"يقع بحر الصين الجنوبي بالقرب من مقاطعات "قوانغدونغ" و"قوانغشي" و"فوجيان" و"تايوان" في الشمال، وينفصل عن بحر الصين الشرقي بالطرف الجنوبي لمضيق تايوان، ويفصله عن المحيط الهادي جزر الفلبين في الشرق، وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب، ويحد شبه جزيرة الهند الصينية والملايو في الغرب ويربطه بالمحيطين الهادي والهندي قناة "باشي" وبحر "سولو" ومضيق ملقا وأهم جزره "هاينان" و"هوانغيان" ومجموعة الجزر الأربعة: "دونغشا" و"شيشا" و"تشونغشا" و"نانشا""[(1)].

احتل الموقع الاستراتيجي لجزر "سبراتلي" أهمية قصوى في أذهان المخططين الاستراتيجيين منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ورغم أن هناك عدد قليل جداً من ملامح الحياة على جزر بحر الصين الجنوبي فإن لها قيمة استراتيجية للمطالبين بها لأنه يمكن أن يكون لديهم مدارج كبيرة بما يكفي لاستيعاب الطائرات التكتيكية المتاخمة لأحد أهم المناطق من حيث الحركة التجارية للسفن، حيث أن الحصول على السيادة يوفر موطئ قدم قد تمكن دولة ما أن تتدخل في التجارة من وإلى الصين وبقية شمال شرق آسيا، رغم أن هذا مستبعد على المستوى القريب والمتوسط، وأبعد من ذلك، والسبب الرئيسي وراء أي من المطالبين أيضا أنه من يمتلك العديد من هذه الجزر يمتلك إلى حد كبير ملامح الأرض فوق المياه، إذ أن السيادة على هاته الجزر تحمل معها بعض الحقوق لموارد المياه، إما 12 ميلاً للمياه الإقليمية المحيطة، أو ميزة المنطقة الاقتصادية الخالصة 200 ميل بحري وهذا ما يمكنها من الاستفادة من الثروات المحيطة بهذه الجزر على غرار صيد الأسماك والنفط والغاز والمعادن...إلخ"[(2)].

كما أنه يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية نظرًا لكونه بوابة لعبور أكثر من نصف السفن التجارية في العالم، وتُقدَّر قيمة البضائع التي تُقلُّها تلك السفن بأكثر من 5 تريليون دولار سنويًّا، وهي قيمة تُعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مجتمعة، كما يعتبر منطقة غنية بالموارد الطاقوية حيث أشارت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى الإمكانات النفطية للإقليم بحوالي 28 مليار برميل، بينما التقديرات الصينية متفائلة حيث ترى أن إجمالي الاحتياطيات يمكن أن يصل إلى 213 مليار برميل في بحر الصين الجنوبي بأكمله، وأغلب الاحتياطات المكتشفة حالياً هي من

الغاز ومعظم الحقول المستكشفة في مناطق بحر جنوب الصين موجودة في كل من بروناي وماليزيا واندونيسيا وتايلاند وفيتنام والفلبين"[(3)].

كما يعتبر بحر الصين الجنوبي إحدى بؤر التوتر الكبرى في شرق آسيا، وهناك صراع على احتلال أكبر عدد ممكن من جزره التي لا يتجاوز حجم بعضها بضعة صخور، بالإضافة إلى محاولة وضع جزر صناعية لأغراض اقتصادية وأمنية على غرار ما تقوم به الصين حالياً حيث يشهد تنافسًا محمومًا بين أميركا والصين، إذ تتصاعد القوة العسكرية للصين، خاصة قوتها البحرية، وتحاول الولايات المتحدة الحد منها للحفاظ على تفوقها الإقليمي والعالمي والالتزام بحماية حلفائها في المنطقة"[(4)].

المطلب الثاني: تاريخ النزاع على بحر الصين الجنوبي

تتشارك الصين في نزاع طويل مع عدد من الدول المجاورة على الجزر والصخور والشعاب المرجانية، والمطالب ذات الصلة من المناطق البحرية المجاورة في بحر الصين الجنوبي حيث تدعي الصين وكل من تايوان والفلبين والفيتنام أحقيتها في السيادة على بعض أو كل جزر "سبراتلي" sparatly، كما تتنازع الصين مع فيتنام على جزر "باراسيل" ويوجد نزاع آخر على سلسلة من الجزر في بحر الصين الجنوبي بين كل من الصين وماليزيا وبروناي."[(5)] في هذا الصدد ترى الصين أن أرض بحر الصين الجنوبي في مجملها هي أرض ذات سيادة صينية وقد تم ترسميها لأول مرة على هذا النحو على الخرائط الصينية التي يعود تاريخها إلى 1930، محاطة بما يسمى "nine dashed" أو خط على شكل حرف "U"، وبما أن هذه الخرائط نشأت في جمهورية الصين قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان أصبحت أساساً لمطالبها في الأراضي التاريخية حيث استمرت هذه المطالب تتعارض مع ادعاءات القوى الأخرى بشأن بعض أو جميع الجزر والشعاب وخصوصاً تلك التي تقع في حدود 200 ميل بحري من السواحل الدول الأخرى"[(6)].

في عام 2002 تم توقيع إعلان السلوك بين أطراف بحر الصين الجنوبي يلزم جميع المطالبين على نبذ استخدام القوة في سعيها إلى مطالب فردية، وإجراء سلوكهم طبقا لقواعد القانون الدولي حيث تراجعت على إثره التوترات قليلاً، على الرغم أنه غير ملزم قانونياً للأطراف"[(7)]، لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً خاصة مع إعلان الصين بوضوح في عدة مذكرات شفوية مقدمة إلى الأمم المتحدة في 2009 حيث تعتبر هذه الجزر تابعة للمنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، والبحر الإقليمي، والجرف القاري، مما يجعل مطالب بحرية إضافية تخلق مشكلة كبيرة للغاية من الناحية قانونية لأن من بين الأحكام الواردة في اتفاقية قانون البحار 1982(المادة 121) أن البحر الإقليمي للدولة والمنطقة الاقتصادية الخالصة لا يمكن أن تعلن إلا على الجزر القادرة على الحفاظ على الحياة البشرية، وهذا من شأنه استبعاد الهياكل الاصطناعية أو الصخور، وهو ما يتناقض مع موقف الصين. هذا بالإضافة إلى أحكام أخرى توضح أن المنطقة الاقتصادية الخالصة يمكن أن تمتد إلى أقصى حد ممكن بقدر خط الوسط بين السواحل بين البلدين في حالة تداخل منطقة 200 ميل بحري تخضع للمفاوضات المتبادلة، ولا يمكن إعلان ملكيتها من جانب واحد"[(8)].

وجدير بالإشارة أن الموقف الأمريكي جاء رافضاً لسياسات الصين التوسعية داعياً لحل النزاع بالطرق السلمية، وبرز بشكل علني من خلال القمة السادسة عشرة لمنظمة دول جنوب شرق آسيا نيسان 2010 عندما ألقت وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" كلمة اعتبرت فيها أن "استمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوّض المصالح الاستراتيجية الأميركية في المنطقة"، وطالبت بضرورة إيجاد آلية دولية لحل النزاع ووافقت على ذلك 12 دولة لا علاقة لكثير منها بالنزاع الجاري لكنها رأت أن القوة المتصاعدة للصين تجعل من التفاهم الموقَّع قبل ثماني سنوات ليس ذا معنى"[9].

وفي 20 يوليو/ تموز 2011 وصلت مجموعة من المشرعين الفلبينيين جواً إلى جزيرة "تشونغ يه داو" الواقعة في البحر، ورفعت العلم الفلبيني على أرض الجزيرة، في ادعاء بسيادة بلدهم على المنطقة مما اعتبرته الصين انتهاكاً لسيادتها وسلامة أراضيها بشكل خطير، مؤكدة أن بحر جنوب الصين والمياه المحيطة به جزء لا يتجزأ من أراضي الصين كما يثبت التاريخ"[10]، مما اضطر الفلبين إلى رفع شكوى إلى محكمة التحكيم الدولية سنة 2013 تطلب فيها بعدم الاعتراف بما يسمى خط "النقاط التسع"، الذي يحدد المنطقة التي تطالب بها الصين، وجاء قرار محكمة التحكيم الدولي الصادر 13 يوليو 2016 ليؤكد بأنه لا يوجد أساس قانوني لمطالبة الصين بحقوق تاريخية في خط القطاعات التسعة ببحر الصين الجنوبي، غير أن الصين رفضتهم بشكل مطلق حيث أعلنت بشكل مسبق عدم الاعتراف بالدعوى وعدم قبول تدخل المحكمة في تلك القضية ورفضها للحكم أياً كان، على اعتبار أن بكين ترى أن الدعوى مسيسة وتخرق قواعد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وذلك استناداً إلى إعلان أصدرته عام 2006 والذي ترى من خلاله باستثناء خلافات ترسيم الحدود والحقوق التاريخية من إجراءات التسوية، وأن مثل هذه الدعاوى تتطلب اتفاق الطرفين على اللجوء للتحكيم وليس طرف واحد"[11].

خريطة توضح المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي



<u>المصدر</u>: bbc عربي، **ما هو أساس الخلاف حول بحر الصين الجنوبي؟**، 2016/11/14. http://goo.gl/0D2LZC

المبحث الثاني

الاستراتيجية الصينية - الأمريكية في بحر الصين الجنوبي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مضمون الاستراتيجية الصينية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وذلك بعد ما عرفت الصين صعوداً عسكرياً ملاحظاً من خلال تطويرها لترسانتها العسكرية لاسيما في مجال القوة البحرية مما أدى إلى تنامي –الصراع حول النفوذ- مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر الصين الجنوبي.

المطلب الأول: الصعود الصيني واستراتيجية التوسع الإقليمي

يرى "جون مرشايمر" أن الصين هي معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة نظراً لطبيعة البيئة المحيطة بها والمليئة بالتهديدات، فهي تشترك في الحدود مع 13 دولة ولا يزال هناك العديد من النزاعات حولها، حيث دخلت في حروب كثيرة سابقاً على غرار نزاعها مع الهند 1962، وروسيا 1969 ومع الفيتنام 1979، ويحتل الصراع حالياً في البحر الصين الجنوبي حول مجموعة من الجزر تهديداً كبيراً نظرا لتعدد الدول المطالبة بهذه الجزر"[12].

أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط منذ عام 2003، والمستورد الثاني في عام 2005، كما أن استهلاك الطاقة من المرجح أن يرتفع بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي (الذي يمتد من مضيق تايوان إلى مضيق ملقا)، وفي هذا الإطار يصف الرئيس الصيني "هو جين تاو" الحاجة إلى ضمان حماية هذا الممر الحيوي باسم معضلة الصين: بحر الصين الجنوبي"[13]، كما أن ما يقلق نظرة الخبراء الاستراتيجيين البحريين في الصين هو وجود سلسلة من الجزر المحاصرة للصين ممتدة من اليابان وحتى استراليا على طول المحيط الهادي والتي تشكل ما يشبه أبراج الحراسة من خلال تواجد القوى البحرية للولايات المتحدة وحلفائها، وهذا ما قد يمنع البحرية الصينية من الولوج إلى المحيط الأكبر."[14] كما عبر الأدميرال الصيني السابق "يانغ يي" عن تخوفه (في مقال له نشر في مجلة "غلوبال تايمز" global times) من تزايد الهوة بين المصالح الاقتصادية للصين المنتشرة عبر العالم وبين مقدرتها عن الدفاع عن تلك المصالح، ويخشى أن تتجاوز السرعة التي تتوسع فيها مصالح الصين الاقتصادية في العالم إمكانياتها ووسائلها العسكرية في الدفاع، ويتساءل عن إمكانية الصين حماية مواطنيها وأموالها في الخارج؟ وكيف يمكن للصين الدفاع عن مصالحها أمام الولايات المتحدة في حال شنت حربا على تايوان؟"[15]

تسعى الصين إلى زيادة وتطوير قوتها البحرية من خلال بناء قواعد عسكرية للغواصات في مناطق جنوب الصين وسباقها مع الزمن لحيازة 80 غواصة متطورة بحلول عام 2020 (أي بما يوازي قدرة الولايات المتحدة)، ووفق تقديرات عسكرية صينية فإن الصين ستمتلك حتى ذلك الوقت ما يزيد على 700 قطعة بحرية مزودة بأحدث أنواع الصواريخ وأجهزة الاتصال والتوجيه"[16]، كما دخلت أول حاملة طائرات صينية الخدمة في بحرية جيش التحرير الشعبي الصيني يوم 25 فبراير عام 2012، كما أكدت

وزارة الدفاع الصينية في ديسمبر 2015 أنها تبني حاملة طائرات ثانية فيما أشار تقرير للبنتاغون إلى أن الصين ستتمكن خلال 15 سنة من امتلاك عدد كبير من حاملات الطائرات"[17] ويعتبر قرار بكين الشروع في الحصول على حاملات الطائرات نقطة تحول مهمة في العقيدة الاستراتيجية الصينية التي كانت تاريخيًا قائمة على أساس حماية الحدود وتحولت الآن إلى حماية مصالحها في الخارج.

كما أكد تقرير لمكتب وزير الدفاع الأمريكي "أن الصين تقوم ببناء علاقات استراتيجية على طول الممرات البحرية من منطقة الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي بطريقة توحى بأنها لا تعمل على تحديد المواقع الدفاعية والهجومية لحماية مصالح الطاقة في الصين فحسب، بل أيضا لخدمة أهداف أمنية واسعة" كما تحشد قواتها العسكرية من القوة الجوية والبحرية في منطقة البر الرئيسي لجزيرة "هاينان"Hainan، و قوم بإنشاء مهبط للطائرات العسكرية في جزيرة "وودي" Woody وزيادة وجودها من خلال منصات التنقيب عن النفط وسفن مسح المحيطات"[18].

رغم تزايد الإنفاق العسكري الصيني سنوياً والذي يزيد عن 10%، غير أن الصين لا تريد الدخول في سباق تسلح مباشر مع الولايات المتحدة لمعرفتها المسبق بأخطاره على النمو الاقتصادي في الصين، كما استفادت الصين من أخطاء الاتحاد السوفييتي الذي دخل في سباق للتسلح مع الولايات المتحدة مما أدى إلى إنهاكه اقتصادياً وسقوطه في النهاية، حيث بدى من محاولة تحقيق تكافؤ عسكري طور مشروعه القادة الصينيون من خلال تقديم طريقة قائمة على "الاستراتيجية الغير المتكافئة" تعتمد على اكتشاف نقاط ضعف العدو، التي تزيد من قدراتها الدفاعية والهجومية لتجعل من إمكانية تدخل الولايات المتحدة في النزاعات الإقليمية لحماية حلفاءها يكون أصعب وذو تكلفة كبيرة مما يحجمها عن التدخل"[19].

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة لاحتواء الصين

زاد معدل الصين الهائل في النمو السنوي بنسبة 8-10 في المائة في السنوات الأخيرة من حدة الضغط على موارد الطاقة لتغذية الديناميكية الاقتصادية التي تعرفها، وبالتالي الميل الطبيعي لمطالبها في بحر الصين الجنوبي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة مما قد يثير أيضا التوتر مع الدول الإقليمية المجاورة التي لديها مطالب إقليمية متداخلة: ماليزيا وفيتنام والفلبين وبروناي، وتايوان"[20]، حيث تعتبر الصين مطالبها في بحر الصين الجنوبي بأكمله كجزء من أراضيها السيادية وباعتباره قضية داخلية، وهو موقف مشابه تجاه رؤيتها نحو تايوان، كما تتجنب صحيفة جيش التحرير الصيني وغيرها من مطبوعات الجيش الحديث عن هذه المنطقة"[21]، وقد وضعت الصين قانوناً يوم 25 فبراير عام 1992 لهذا الغرض، حيث تنص المادة 2 من القانون الإقليمي تحويل بحر الصين الجنوبي في المياه الداخلية للصين، في حين أن المواد 8 و 10 و 14 تؤيد العمل العسكري للدفاع عن السيادة والمصالح الصينية المتنازع عليها في المياه"[22].

كما قامت الصين بعملية تسريع تنفيذ الاستراتيجية استصلاح الأراضي في الجزر المتنازع عليها دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير طريقة تعاطيها النزاع في بحر جنوب الصين حيث قام الرئيس الأميركي "باراك أوباما" بتقييم استراتيجية "بيجين" لاستصلاح الأراضي بكل وضوح قائلًا: "إن قلقنا مما تقوم به الصين

نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدول على الخضوع والاستسلام" كما حذر قائد الأسطول الأميركي في المحيط الهادي، الأدميرال "هاري هاريس" من الوضع القائم بقوله: "إن الصين تستخدم استصلاح الأراضي لتشييد "سور عظيم من الرمال" في المناطق المتنازع عليها في بحر جنوب الصين"[23].

يوجد حالياً خلاف رئيسي بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي الشرقي يتمثل أساساً في اعتراض الصين على أنشطة المراقبة الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين ترى واشنطن إن اتفاقية قانون البحار تسمح للدول بحرية التحرك في مناطق أعالي البحار بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، هذه الحريات تشمل الحق في القيام بأنشطة عسكرية سلمية، والتي تشمل أعمال المراقبة وعمليات المسح العسكري، ولكن الصين ترى أن هذه الأنشطة غير سلمية وتستهدفها بشكل مباشر وقد هذا الخلاف إلى العديد من الحوادث"[24].

"وترى الولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي وجزره، مناطق متنازع عليها، ولم يتم حسم النزاع بشأنها حتى الآن، ومن ثم فحرية الملاحة الدولية مكفولة في هذا البحر، وأن أي أعمال تقوم بها الوحدات البحرية الأمريكية في هذا البحر لا تمثل تهديداً للصين أو مساساً بسيادتها، مع التأكيد على أنها لا تنحاز لطرف على حساب طرف في هذا النزاع، حيث تصر على ضرورة حله من خلال التحكيم الدولي بدلاً من القوة، وأن كل المطالب السيادية يجب أن تقوم على الملامح الطبيعية للأرض وفقاً لأحكام القانون الدولي"[25].

إن صورة الصين كقوة غير مهددة لمصالح الولايات المتحدة تبددت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي خاصة مع الطفرة التي شهدتها الصين في المجال الاقتصادي والعسكري، وسعيها لتكون قوة إقليمية في آسيا والمحيط الهادي، خاصة في ظل وجود نخبة صينية تؤمن بأن دولتهم يمكن أن تكون بديلاً للقوة الأمريكية في قارة آسيا، وعليه أخذت العلاقات الأمريكية الصينية منحى الصراع في السنوات الأخيرة،"[26] حيث أصبحت قوة نمو الجيش الصيني، وأسطولها البحري، والقوة النووية تقلق أميركا، ولم يجد الأميركيون أمام الخطر العسكري الصيني سوى الالتزام أكثر باستراتيجية الاحتواء، على غرار ما استخدموه في سياستهم مع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة منذ أربعين عاما، مما أدى إلى انهياره تدريجيا"[27].

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في أغسطس 2015، عن الاستراتيجية الجديدة للأمن البحري في آسيا والمحيط الهادئ، والتي قامت على ثلاثة أهداف هي: حماية حرية الملاحة في البحار، ردع الصراع والإكراه، وتعزيز التقيد بالقانون والمعايير الدولية، وأكدت أن الولايات المتحدة ستنفذ استراتيجيتها لإعادة التوازن التي أعلنتها عام 2012 في موعدها المحدد، حيث سيتم نشر 60٪ على الأقل من القوات البحرية والجوية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام 2020، وقد طالب قائد البحرية الأمريكية بزيادة 8% في ميزانيته لتصل إلى 161 مليار دولار، مشيراً إلى ضرورة زيادة الوحدات البحرية الأمريكية إلى 300 وحدة"[28].

يعتبر انفصال الولايات المتحدة عن شرق آسيا بالمحيط الهادي وحدودها الآمنة مع قوى مجاورة أضعف ميزتان ساهمتا في تكوين قوتها العسكرية في عزلة استراتيجية، وأن تركز مواردها على القوة البحرية من أجل إظهار القوة في مناطق عديدة، كما أن النجاح الأمريكي في الحرب العالمية الثانية كان يعكس استخدام القوة البحرية من أجل القوة البرية، إن هذه الميزة تمكنها من السيطرة على الميزة الساحلية واختراق المجال الجوي لأي دولة بما في ذلك الصين، بالإضافة إلى تحييد القوات البحرية لأي دولة عظمى منافسة وعزلها، وهناك من يرى أن موارد التفوق سوف تستمر في 20 سنة القادمة، فمن المحتل أن تستمر الشكوك الاستراتيجية للصين اتجاه الولايات المتحدة بحكم أنها الوحيدة القادرة على تهديد وحدة الأراضي الصينية"[29].

المبحث الثالث

التحديات المستقبلية للتنافس الإقليمي في منطقة بحر الصين الجنوبي

بعد استعراضنا لطبيعة المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، سنحاول في ضوء مجموعة من التطورات استعراض عدد من التصورات حول مستقبل الصراع الأمريكي الصيني في المنطقة.

المطلب الأول: تأثير الصراع الأمريكي الصيني على أمن المنطقة:

رغم أن معظم القادة الصينيون يعتقدون أن البحرية الصينية تأخذ منحى دفاعي رغم أنها تمتلك قدرات هجومية كبيرة، وأكثر من ذلك بكثير في المستقبل، غير أن جيرانها يرون أن قوتها هجومية، ومن خلال مراقبة جيشها من المرجح أن نستنتج أن بكين عازمة على العدوان في أي لحظة"[30]، حيث أن الصين والدول الأخرى في الإقليم البحري عززت مواقفها وقدراتها الدفاعية من خلال تعزيز المواقف الدفاعية وجها لوجه في ظل تداخل المطالب، وهو ما يمثل بوضوح مؤشراً على بروز تصورات التهديد المتبادل في المجال البحري للأمن القومي، والمنافسة على تعزيز الموارد الطاقوية بين جميع الأطراف يمكن أن تتزايد في ظل غياب قنوات فعالة لإدارة الصراع"[31].

"إن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو سعي الصين لإعلان محتمل عن منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردَّة فعل دبلوماسية عنيفة من قِبل اتحاد دول جنوب شرق آسيا، وكذلك من قبل الولايات المتحدة، ولكن الصين ستكون في موضع قوي في حالة استغلال الوضع الجديد، ما يجبر جميع الطائرات التي تستخدم هذا المجال الجوي التواصل مع السلطات الصينية الذي يمكن أن يمنح الصين خيارات ونفوذ أكبر لفرض منطقة تحديد الدفاع الجوي دون أي خوف أو قلق من العواقب الدبلوماسية"[32].

إن ما يعزز إمكانية تأزم الوضع أكثر بين الصين وجيرانها هو غياب آليات فعالة للتعاون خاصة في المجال الأمني في ظل انعدام أنظمة للتعاون البحري بين الدول الكبرى، حيث ظلت

الولايات المتحدة قلقة من حرية الملاحة الدولية، بينما كان قلق الصين الرئيسي هو إمكانية التدخل الدولي في النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والملاحظ أيضاً غياب التعاون الجماعي في المجال البحري في منطقة آسيا المحيط الهادي حتى بالنسبة إلى مواضيع أساسية مثل البحث والإنقاذ حيث تغيب الإجراءات المتعددة الأطراف[33].

بالنسبة للولايات المتحدة فإن مصلحتها تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقزم عسكرياً كل محاولة من أي قوة للهيمنة على المنطقة، وفي نفس الوقت فهي تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستوفر للقوات الأمريكية وجود متقدم على غرار الدور الذي تقوم به اليابان بعد الحرب الباردة، كما توصلت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع اندونيسيا وسنغافورة وبروناي عبر تواجد قواعدها مما يشكل تطويقاً بحرياً للصين"[34]، فالبحرية الأمريكية اليوم تساعد القوات البحرية وخفر السواحل في كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا في تكوين قوة مشتركة للحد من القرصنة في مضيق ملقا والمياه المحيطة بالأرخبيل الإندونيسي، وهذا ما جعل الآسيان تتمسك بالمساعدة الأمريكية في مجال مكافحة القرصنة بصورة خاصة، وقد تستمر الآسيان في التمسك بهذه المساعدة في المستقبل، وذلك على اعتبار أنه حتى الآن لا ماليزيا ولا إندونيسيا لديها القدرة على القيام بفعالية في مراقبة المضيق والسواحل الخاصة بها"[35].

رغم أن الضرورات الاستراتيجية لتدخل أمريكا في المحيط الهادئ لا تتغير، لكن أساليبها قد تتغير في المستقبل البعيد، حيث لا يوجد ضمان في استمرار وجود تدخل مباشر للولايات المتحدة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي، مما يضطرها للانتقال تدريجياً في السنوات المقبلة نحو فرض سلطتها بطرق غير مباشرة وأقل تكلفة، وهذا يعني إسناد المسؤولية إلى الحلفاء الإقليميين مثل الفلبين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان"[36].

المطلب الثاني: مستقبل المنطقة في ظل التحولات الراهنة

هناك من يرى أن استمرار الوضع الحالي ينذر بوجود صدام مباشر بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل البعيد، خاصة في ظل وجود مخاوف حقيقية من أن يكون الهدف من تحرك الصين في هذا الاتجاه بإتباع أساليب الإكراه وسياسة الأمر الواقع هو تقييد حرية الملاحة على بحر جنوب الصين، هذه النظرة التشاؤمية كانت بارزة بشكل واضح لدى وزارة الدفاع الأمريكية من خلال تقرير لها سنة 2004 حيث تم وضع ثلاثة سيناريوهات لهجمات محتملة من قبل الصين"[37]:

1- الصين قد تهاجم أجزاء من اليابان بهدف منع وصول مساعدات من القوات الأمريكية الموجودة في اليابان في حال وقوع اشتباك بين الصين وتايوان.

2- الصين قد تقوم بعمل عسكري للاستيلاء على جزر سينكاكو Senkaku .

3- الصين قد تتحرك لتأمين مصالحها في بحر الصين الشرقي.

إن نظرة صانع القرار الأمريكي المتشائمة ترجع لعدة أسباب منها وجود حوادث سابقة في بحر الصين الجنوبي تكاد تكون متكررة بين الطرفين أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة التوتر يمكن تتبعها من خلال الأحداث التالية:

في أفريل 1996 اصطدمت طائرة تجسس أمريكية بطائرة مقاتلة صينية فوق الأجواء الدولية لبحر الصين الجنوبي، حيث تمكنت الطائرة الأمريكية من الهبوط في مطار "هنان" الصيني بينما سقطت المقاتلة الصينية في البحر حيث أدت هذه الحادثة إلى توتر كبير بين البلدين ."[38]

في نوفمبر 2006 قامت غواصة صينية بمطاردة السفينة الحربية الأمريكية "كيتي هوك" uss kitty hawk حيث ظهرت على السطح بصورة استفزازية ضمن مرمى طوربيداتها، وفي نوفمبر2007 رفضت الصين دخول المجموعة الضاربة للناقلة "كيتي هوك" إلى ميناء "هونغ كونغ" على الرغم من ارتفاع مستوى البحر وتدهور الطقس، وفي مارس 2009 تحرشت مجموعة سفن صينية بسفينة المراقبة الأمريكية "إمبيكابل" uss impeccable أثناء إجراء عملياتها في بحر الصين الجنوبي على بعد 12 ميل خارج الحدود الإقليمية الصينية"[39].

في نوفمبر 2015 مرت مدمرة أمريكية بالقرب من مجموعة من الجزر الصناعية"[40]، التي أقامتها الصين بالقرب من جزر "سبارتلي" المتنازع عليها، مما جعل الصين تستدعي السفير الأمريكي في بكين وقدمت له احتجاجًا شديد اللهجة على دخول المدمرة الأمريكية المياه الإقليمية الصينية بطريقة غير مشروعة"[41].

في مطلع شهر يونيو 2016 اتهمت وزارة الدفاع الأميركية الصين باعتراض "غير آمن" لطائرة استطلاع عسكرية فوق بحر جنوب الصين، وكانت الصين قد نشرت طائرات مقاتلة مطلع الشهر المشار إليه أيضًا على خلفية قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عمليات حرية الملاحة أمام الجزر الصينية المتنازَع عليها في بحر جنوب الصين"[42].

وجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لا يحمل نظرة تفاؤلية لعلاقات إيجابية مع الصين، حيث سبق له وأن أعطى وعود سابقة في حملته الانتخابية حول نيته زيادة التعرفة الجمركية إلى نسبة 45% على البضائع الصينية، ورفض الاعتراف بتايوان جزءاً من جمهورية الصين الشعبية"[43]. كما أكد وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" أن واشنطن تلتزم بالمادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك لحماية اليابان ضد أي هجوم عسكري، وأن المادة تنطبق على الجزر في بحر الصين الشرقي التي هي تحت سيطرة اليابان وتطالب بها الصين، ولعل هذا الرفض قد يكون مدعاة إلى الحرب، كما يحذر الخبراء الصينيون"[44].

رغم ما ذكرناه سابقا، إلا أن هناك من يرى أن تنامي القوة الاقتصادية الصينية زاد من ارتباط دول المنطقة بالصين باستثناء تايوان واليابان، حتى أن حليفتي الولايات المتحدة التقليديتين بدلاً من تخوفها من صعود الصين أخذتا في الاقتراب منها على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، كما أنه لا توجد إشارة قوية على سباق التسلح في المنطقة نظراً للتفوق الصيني الواضح في المجال العسكري حتى

أصبحت المواقف في صالح الصين مقارنة بالولايات المتحدة، إذ أصبح ينظر للصين على أنها مركز القوة الجديد في المنطقة"[45].

كما أن وجود هواجس أمنية مشتركة بين الصين و جيرانها تتمثل أساساً في إمكانية هجمات القرصنة التي تحدث في شرق و جنوب بحار الصين، بما في ذلك على مقربة من مضيق ملقا (ساهمت منطقة جنوب شرق آسيا بحوالي 75٪ من جميع حوادث القرصنة في جميع أنحاء العالم) حيث تتميز القرصنة الحديثة بالتنظيم الجيد إذ يستخدم الكثير منها قنابل حارقة ومسدسات وأسلحة أوتوماتيكية، وقذائف صاروخية وهذا ما يحتم على الصين والدول المجاورة لها بناء آليات للتعاون والتنسيق الأمني المشترك بحكم أن التهديدات تمس جميع الأطراف، مما قد يخفف من حدة التوتر بين دول المنطقة"[46].

بالنسبة للقوة العسكرية الصينية، يمكننا القول أن القوة البحرية الصينية أقل اعتدالاً من القوة البرية، لأنه رغم امتلاكها لترسانة متعددة غير أنها لا تستطيع التواجد في كل الأماكن، كما أن أهدافها المعلنة قائمة على حماية التجارة، فهي لا تستطيع تهديد الحرية البحرية إذ تتلاءم القوة البحرية مع الدول التي لا ترغب في الخسائر الفادحة، ولا تمتلك الثقة الكافية عندما يتعلق بالبحر، فهي لا تزال تفكر في أنها قوة برية غير آمنة إقليميا"[47]. كما أنه من غير المرجح ألا تكون لدى الصين نوايا لمهاجمة حاملة الطائرات الأمريكية على الإطلاق، فالصين ليست قادرة بعد على تحدي الولايات المتحدة عسكرياً بشكل مباشر، ولكنها تهدف إلى خلق "الردع" عبر حشد قواتها البحرية في مناطق نفوذها البحري على المستوى الإقليمي بهدف التأثير على سلوك القوى الإقليمية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما يجعلها تفكر كثيراً قبل الدخول في مناطق نفوذها"[48].

الخاتمة:

في الأخير، نستنتج أن التحرك الصيني المتصاعد في منطقة بحر الصين الجنوبي ناتج عن ثقة في النفس تعززت بتنامي قوتها العسكرية خاصة في المجال البحري بالتوازي مع النمو الكبير للاقتصاد الصيني في العقد الماضي، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، ومن المرجح أن يرتفع هذا الاستهلاك بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن ثمانون في المائة من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي .

رغم أن معظم القادة الصينيين يعتقدون أن القوة البحرية الصينية تأخذ منحى دفاعي، غير أن جيرانها يرون أن قوتها هجومية نتيجة تزايد الإنفاق العسكري في الصين، وهذا من شأنه أن يخلق مخاوف كبيرة لدى دول المنطقة خاصة مع وجود النزاع الحالي على الجزر مع عدة دول و في ظل غياب تام لآليات فعالة للتعاون الأمني أو أنظمة للتعاون البحري بين الدول الإقليمية. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن مصلحتها تكمن في ضمان وجود استراتيجي في المنطقة مما يجعلها تقود عسكرياً كل محاولة من أي قوة للهيمنة على المنطقة في نفس الوقت تحتاج إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة.

إن التخوف الأكبر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، هو سعي الصين لإعلان محتمل منطقة تحديد الدفاع الجوي في بحر الصين الجنوبي على المدى الطويل، ولا شك أن هذا القرار سوف يؤدي إلى ردَّة فعل قوية. وفي نفس الوقت، من المستبعد أن تقوم الصين بتقييد حرية الملاحة حول بحر جنوب الصين رغم المخاوف الأمريكية، لأن الاقتصاد الصيني قائم على التصدير، ولكن إمكانية فرض منطقة الدفاع الجوي واردة بشكل كبير مما يمنحها تفوق استراتيجي كبير، كما أن إمكانية الصدام بين الولايات المتحدة والصين مستحيلة حالياً في ظل شكل النظام الدولي بالإضافة إلى التبعات الكبيرة له، ولكنه في نفس الوقت غير مستحيل نظراً لاكتظاظ بحر الصين الجنوبي بالسفن العسكرية لكلا الطرفين بالإضافة إلى دول الإقليم حيث وقعت العديد من الحوادث.

الهوامش:

(1) شيوى قوانغ، جغرافيا الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين. الجمهورية الشعبية الصينية، 1987، ص 4.

(2) Michael McDevitt ,The South China Sea: Assessing U.S. Policy and Options for the Future, Center for Naval Analyses, Washington , November 2014,p3.

(3) Geoffrey Till and others, Globalization and Defence in the Asia-Pacific , Routledge, New York,2009,p81.

(4) بثينة اشتيوي، بحر الصين الجنوبي: الصراع البارد بين الصين والولايات المتحدة، تاريخ الاطلاع: 2016/11/14 http://goo.gl/kTlYvo

(5) روبرت د.كابلان، انتقام الجغرافيا، ت: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت، 2015، ص 256.

(6) Sarah Kirchberger, Assessing China's Naval power, Springer, University of Hamburg, Berlin,2015, p 292 .

(7) Geoffrey Till and others, Globalization and Defence in the Asia-Pacific , Routledge, New York,2009,p81-109.

(8) Sarah Kirchberger, op.cit, p 293 .

(9) بثينة اشتيوي، مرجع سابق، ص 1 .

(10) المكان نفسه.

(11) سامي القمحاوي، بحر الصين الجنوبى.. سيناريوهات ما بعد قرار محكمة لاهاى، 2016/09/20.
. https://goo.gl/info/4oiE09

(12) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ت : مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، مركز النشر العلمي و المطابع، الرياض . المملكة العربية السعودية، 2012، ص 470 .

(13) Geoffrey Till and others, op.cit ,p81.

(14) روبرت د.كابلان، مرجع سابق، ص 257 .

(15) مارك ليونارد، فيما تفكر الصين؟، ت:هبة عكام، العبيكان للنشر، الرياض . المملكة العربية السعودية، 2010، ص 151.

(16) بثينة اشتيوي، مرجع سابق، ص 1.

(17) نتاليا عبدالله، حاملة الطائرات الصينية تقلق اليابان وترعب تايوان، تاريخ الاطلاع 2016/11/19.
. http://goo.gl/iviYJs

(18) - Geoffrey Till and others, op.cit ,p81-82.

(19) مارك ليونارد، مرجع سابق، ص 151.

(20) Geoffrey Till and others, op.cit ,p109.

(21) مايكل إي. براون وآخرون، صعود الصين، مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 240.

(22) Geoffrey Till and others, op.cit ,p109.

(23) جوناثان بيركشير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، ت:كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 6 يونيو 2016، ص 4 .

(24) Michael McDevitt , op.cit, p5 .

(25) محمد سعد أبو عامود، التنافس الأمريكي - الصيني في بحر الصين الجنوبي، جريدة الخليج، 2016/12/14.
. http://goo.gl/oTisHs

(26) صفاء حسين علي الجبوري، العلاقات الصينية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 03 العدد 12، 2011، ص 150 -206 .

(27) أصيل كمال عبد الحسين، الانفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد 22، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص ص، 274-291 .

(28) محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 1.

(29) مايكل إي. براون و آخرون، مرجع سابق، ص ص، 328. 330.

(30) John J. Mearsheimer, "China's Unpeaceful Rise," Current History, Vol. 105, No. 690 (April 2006), p381-396.

(31) Geoffrey Till and others, op.cit,p109.

(32) جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق، ص 5 -6 .

(33) Sorpong Peou, PEACE AND SECURITY IN THE ASIA-PACIFIC, PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL, California ,2010,p 165.

(34) مايكل إي. براون وآخرون، مرجع سابق، ص 335 .

(35) سرمد زكي الجادر، الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد 43 -44، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص 1 -26 .

(36) زهراء مجدي، جذور وأسباب الصراع الصيني الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، تاريخ الإطلاع : 2016/11/04 .
. http://goo.gl/fip3xv

(37) Geoffrey Till and others, op.cit,p 82.

(38) كونراد زايتس، الصين :عودة قوة عالمية، ت:سامي شمعون، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 561.

(39) روبرت د.كابلان، مرجع سابق، ص ص، 257 . 258 .

* أعلن الأدميرال هاري القائد الأمريكي الأعلى في منطقة الهادئ هاريس في نفس السنة أن الولايات المتحدة تخطط لتحرك عسكري مباشر من خلال زيادة الدوريات البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وهو ما حدث بالفعل .

(41) شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/11/10 .
https://goo.gl/info/1kMyji

(42) جوناثان بيركشير ميلر، مرجع سابق، ص ص، 5 -6 .

(43) فز غلياد، أسطول الصين يستطيع الرد على تصريحات الولايات المتحدة العدائية، 2016/12/16 .

http://goo.gl/VZ4iVZ .

(44) إسماعيل جعوطي، وزير الدفاع الأمريكي يؤكد في طوكيو التزام واشنطن بحماية اليابان، شبكة أورو نيوز، بتاريخ :2017/02/04 .
http://goo.gl/OoeoPb.

(45) مارتن جاك، عندما تحكم الصين العالم، ت:فاطمة نصر، سطور الجديدة، القاهرة، 2010، ص ص 441. 442 .

(46) Sorpong Peou, op.cit ,p253.

(47) روبرت د.كابلان، مرجع سابق، ص257.

(48) المرجع نفسه، ص 259 .